تأثير المخاطرة الائتمانية في الاداء المالي للمدة (2010-2020)
دراسة تطبيقية: المصرف الاهلي العراقي انموذجاً

نور عبد النبي عبود / باحثة / noorabdal1996@uomustansiriyah.edu.iq
أ.د.صبحي حسون عباس /الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/ shassoon@uomustansiriyah.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i138.1120

تأريخ أستلام البحث : 2022/8/21 **مقبول للنشر بتأريخ : 2022/9/2**

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة رئيسة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة، لقد تنوعت المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل كبير منها المخاطر الائتمانية والتي تنتج عن هذه المخاطرة هي مخاطرة عدم سداد الزبائن لالتزاماتهم اتجاه المصرف وبالتالي يؤدي الى تعرض المصرف الى خسائر كبيرة نتيجة للديون المعدومة وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها. لذا تدور مشكلة البحث حول تساؤول وهو (ما هو تأثير المخاطرة الائتمانية في الاداء المالي لمصرف الاهلي العراقي).

ينطلق البحث في سبيل تحقيق اهدافه من فرضية مفادها: إذا تم تحديد المخاطر الائتمانية وتمت معالجتها بشكل ملائم يمكن ان يتأثر الاداء المالي للمصرف على نحو ايجابي.

بهدف التوصل الى الاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها، لذا فصلت الدراسة الى ثلاث محاور: المحور الاول: الإطار المفاهيمي للمخاطرة الائتمانية والاداء المالي. المحور الثاني: تحليل مسار تطورات نشاط مصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020). المحور الثالث: قياس وتحليل تأثير المخاطرة الائتمانية للمصرف الاهلي العراقي في الاداء المالي للمدة (2010-2020).

توصل البحث فيما يخص المؤشرات المصرفية، بأن المصرف عينة البحث اظهر تلكؤ واضح فيما يتعلق بضعف اسهام اجمالي الودائع واجمالي الائتمان واجمالي الموجودات بالناتج المحلي الاجمالي من جهة، ومن جهة اخرى ضعف اسهام عدد فروع المصرف في تقديم الخدمات المصرفية للعدد المطلوب من السكان.

واوصى البحث بأن المصرف عينة البحث ان يبذل جهده في الحد من المخاطرة الائتمانية وان يضع انظمة حديثة كفيلة لمراقبة عمليات المنح والتحصيل للقروض وذلك في سبيل دعم بيئة الاستثمار وبناء سياسة ائتمانية جيدة، فضلاً عن ضرورة التركيز على تدريب مدراء المخاطر الائتمانية وحضورهم لندوات محلية ودولية تعمل على زيادة معرفتهم في اتخاذ القرارات الصائبة في منح الائتمان.

الكلمات الافتتاحية : المخاطرة الائتمانية ، الأداء المالي ، مصرف الاهلي العراقي .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 138 / حزيران / 2023
الصفحات : 216 - 231

*** بحث مستل من رسالة ماجستير .**

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة رئيسة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة، ولذلك يسعى هذا القطاع الى تعظيم ارباحه على وفق طبيعة عمله عن طريق منح الائتمان لكافة الانشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية.

لقد تنوعت المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل كبير منها المخاطر الائتمانية والتي تنتج عن هذه المخاطر هي مخاطر عدم سداد الزبائن لالتزاماتهم اتجاه المصرف وبالتالي يؤدي الى تعرض المصرف الى خسائر كبيرة نتيجة للديون المعدومة وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها.

مشكلة البحث :

ان المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف تنجم عن عدم قدرة المقترضين بالسداد في الوقت المحدد وبالتالي سوف يؤثر ذلك سلباً على الاداء المالي للمصرف ويعرضه للخسارة المالية، ويجب متابعة هذه المخاطر من قبل اجهزة رقابية وتقديم المعالجات اللازمة لمنع تكرارها.

تتركز مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل تؤثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصرف الاهلي العراقي؟

منهجية البحث :

بهدف وصول البحث في تحقيق الاهداف التي يسعى لتحقيقها ،يقوم الباحث باستخدام اسلوب وصفي تحليلي ،وذلك لتتبع تطورات مؤشرات المخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي خلال مدة البحث (2010-2020).

اهمية البحث :

يتحتم ان يتم التعرف على هذه المخاطرة الائتمانية حتى يتم معالجتها بالسرعة الممكنة، لذا فان عملية متابعة الائتمان امرا ضرورياً لاستمرار النشاط المصرفي وتجنب التعثر في اعمال المصرف حتى لا يتعرض المصرف الى خسائر كبيرة ربما تجعله غير قادر على ممارسة نشاطه.

فرضية البحث :

هناك علاقة واضحة بين المخاطرة الائتمانية ودرجتها على الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي.

اهداف البحث :

يهدف البحث الى معرفة الائتمان المصرفي وانواعه وكذلك يهدف الى معرفة المخاطر الائتمانية وانواعها وطرق معالجتها باستخدام وسائل رقابية جيدة قادرة على الحد من التعثر في السداد، ويهدف البحث على تحليل ودراسة المخاطر الائتمانية في أحد المصارف العراقية الخاصة وكذلك معرفة كيفية تأثير هذه المخاطرة على الاداء المصرفي لهذا المصرف عينة البحث.

حدود وعينة البحث :

انطلاقاً من ضرورة ومراعاة اختيار مدة مناسبة للبحث، وبما يمكن من خلالها تحليل وقياس تأثير المخاطرة الائتمانية لاحد المصارف التجارية الخاصة في الاداء المالي وهو مصرف الاهلي العراقي، فقد حددت مدة البحث خلال المدة (2010-2020).

هيكلية البحث :

بهدف الالمام بموضوع البحث والتوصل الى الاهداف التي يسعى اليها، فصل البحث الى ثلاث محاور، وكما يلي:

المحور الاول : الإطار المفاهيمي للمخاطرة الائتمانية والاداء المالي.

المحور الثاني : تحليل مسار تطورات نشاط مصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020).

المحور الثالث : قياس وتحليل تأثير المخاطرة الائتمانية للمصرف الاهلي العراقي في الاداء المالي للمدة (2010-2020).

الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول
الإطار المفاهيمي للمخاطرة لائتمانية والاداء المالي

اولاً : مفهوم واسباب المخاطرة الائتمانية:

1- مفهوم المخاطرة الائتمانية :

تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. (العامري، الامام ، 174:2012)، وتشير المخاطرة الى ((أمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب فيها عما كان هو متوقع. (Vaughan, 1997: 82) في ضوء التعاريف السابقة، ترى الباحثة بأن المخاطرة هي احتمالية تعرض المصرف الى خسارة غير مؤكدة في المستقبل بحيث تكون الاهداف المرغوب في تحقيقها مختلفة عما كان مخطط لها.

يمكن تصنيف المخاطرة التي تواجهها المصارف إلى ستة تصنيفات وهي مخاطرة الائتمان ومخاطرة السيولة ومخاطرة القانونية ومخاطرة التشغيل ومخاطرة الادارة ومخاطرة السوق، قد تؤدي كل من هذه المخاطرة آثار سلبية على ربحية المؤسسات المالية وقيمتها السوقية، المطلوبات وحقوق الملكية، لذا تعد مخاطرة الائتمان واحدة من أهم المخاطر التي تواجه المصارف.

وقد عرفت مخاطرة الائتمان بأنها مخاطرة خسارة رأس المال أو خسارة المكافأة المالية الناشئة عن فشل المقترض في سداد القرض والوفاء بأي التزام تعاقدي .تنشأ مخاطر الائتمان عندما يتوقع المقترض استخدام التدفقات النقدية المستقبلية لسداد دين حالي .(Alshatti ,2015: 339)

2- اسباب المخاطرة الائتمانية :

هناك العديد من التفسيرات للمخاطرة الائتمانية وكيفية تحديد مصدرها والتي يسببها العسر المالي الذي يتعرض له المقترض وتحد من قدرته على التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً. أن عدم قدرة المقترض على التسديد لها عدة اسباب منها (Samuel ،2015: 4) (يوسف، 288:2019) (الشعباني، أبو بكر، عزت ،146:2021) : -

أ- نقص معرفة ومهارات المسؤولين في معالجة طلبات القروض المقدمة للمصرف.

ب- عدم وجود نظام مناسب لتصنيف مخاطر الائتمان وقياسها وإدارتها عبرالموقع الجغرافية وخطوط الإنتاج وعدم موثوقية البيانات المستخدمة لإدارة الائتمان والمخاطر المرتبطة بها مع الإقراض.

ت- عناية المصارف بعمليات التوسع في منح الائتمان من اجل زيادة ارباحها بغض النظر لدرجة المخاطرة التي تحصل لها.

ث- عدم وجود متابعة دائمة لأوضاع المقترضين ومشاريعهم الممولة.

ج- هناك ظروف طارئة غير مأخوذة بالأحسبان تؤدي الى تدهورالوضع الاقتصادي في الدولة.

3- معايير قياس المخاطرة الائتمانية :

ان تحديد المخاطر الائتمانية ووضع مؤشراتها وبياناتها بدقة بحيث تساعد على قياسها هي من الامور المهمة والمساعدة على التحكم به ومعرفة تلك المخاطر وادارتها بشكل مناسب من أجل تقليل تلك المخاطر الى أدنى حد لها. واهم هذه المعايير:

أ- معيار القروض :

- نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي :وهو مؤشر مهم لقياس المخاطر الائتمانية في المصارف حيث تبين هذه النسبة الجودة الائتمانية لدى المصارف وتقاس بقسمة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (Bhattarai,2019:97) .
- نسبة القروض المتعثرة الى مجموع الموجودات: تبين هذه النسبة المخاطرة الائتمانية لدى المصرف فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت المخاطرة وتقاس بقسمة القروض المتعثرة الى مجموع الموجودات (John, N. N. Ugoani , 2015:309) .

ب- معيار الائتمان :

- نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية: تقيس هذه النسبة مجموع الائتمان النقدي الى حق الملكية حيث يمثل حق الملكية عنصر الامان الذي يتمتع به الدائنون (المصرف) حيث تشير النسبة الاعلى الى زيادة توجه المصرف في منح القروض مما يعرض المصرف الى خسائر محتملة (الزبيدي,2008: 135).
- نسبة الائتمان النقدي الى الموجودات: توضح هذه النسبة ذلك الجزء من الموجودات التي يقوم المصارف باستثماره في منح القروض والتسليفات حيث ان كلما ازادات هذه النسبة ادت الى انخفاض السيولة لدى المصرف وتقاس بقسمة الائتمان النقدي الى الموجودات (Lucic,2014:28)

ج- معيار الديون:

- **نسبة اجمالي الدين :** توضح هذه النسبة اجمالي الموجودات الممولة بالدين والمقدمة من قبل الدائنين لدى المصرف وتقاس بقسمة مجموع المطلوبات ناقصاً مجموع حق الملكية الى مجموع الموجودات (Gitman & Zutter,2012:76)
- **نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي :** وهو مبلغ غير نقدي، تقيس هذه النسبة امكانية المخصص لتغطية القروض المشكوك في تحصيلها الناتجة عن عدم سداد المقترضين لمبلغ القرض والفائدة، وتقاس بقسمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي (عبد الرضا،2019:67)

ثانياً : مفهوم واهمية الاداء المالي في المصارف :

1- مفهوم الاداء المالي

يُعرف (ابداح، 2020:27) الاداء المالي بأنه كلاً من الفاعلية والكفاءة معاً المرتبطين بنشاط المؤسسة او الشركة والتي تعمل على تحقيق النتائج المرجوة التي تتماثل مع الاهداف والخطط المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف الشركة. وتوجد العديد من التعاريف وجميعها تدور حول معنى دال على نتيجة الاعمال.

2- اهمية الاداء المالي

تتمثل اهمية تقييم الاداء المالي في المصارف في الكشف عن التطور الحاصل في المصرف وذلك خلال عملية المقارنة بين نتائج الاداء زمنياً لنفس المصرف او مع مصارف اخرى مماثلة لها بثلاثة نقاط يمكن ايجازها في الاتي: (السيد،2014،68) (حسين، 2021: 162 - 163) (الشيخ ، 2008 :3) :-

أ- اكتشاف الخطأ او الانحراف في الاداء ومعرفة مسبباته، حتى يتم اتخاذ الاجراءات الوقائية لتصحيح هذا الخطأ لكل نشاط من انشطة المصرف، وذلك من اجل منع تكرارها مرة اخرى.

ب- الوقوف على تحقيق التنسيق بين كل اقسام المصرف على سبيل المثال ادارة التمويل والاستثمار وغيرها، وذلك حتى يضمن تحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الاسراف في المال والتبديد.

ت- متابعة وضع المصرف في ترشيد الانفاق في استخدام موارده المتاحة.

ث- رسم خطط مستقبلية وتقويم الاداء المالي للمصرف والتاكد من سلامة المركز المالي.

ج- ان عملية تقييم الاداء تعطي صورة كاملة وشاملة لجميع المستويات الادارية لأداء المصرف، وتحديد دوره في الاقتصاد ككل.

ح- التوصل الى مؤشرات مالية توضح فعالية سياسة المصرف وقدرتها على النمو.

3- مؤشرات تحليل الاداء المالي

يتم استخدام النسب المالية في تحليلها من قبل كل من المدراء والتنفذيين في الشركات والمصارف، من اجل تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين والمحللين والمؤسسات في اسواق الاوراق المالية لتقييم مخاطر الادوات المالية. واهم هذه المؤشرات:

1- نسب السيولة

يتم قياس سيولة المصرف من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها، يجب ان يكون لدى المصارف موارد سائلة كافية او اصول يمكن تحويلها الى نقد للوفاء بالالتزامات القصيرة الاجل (Hassan,2021:95)، هناك مجموعة من النسب لقياس سيولة المصرف ومن اهمها:

أ- نسبة التداول وتقاس هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (Rufai ,2013,5). ب- نسبة الرصيد النقدي وتقاس هذه النسبة بقسمة النقد في الصندوق والنقد لدى المصارف الاخرى والارصدة السائلة الى اجمالي الودائع (الجغيفي ، 2020،31).

2- نسب الربحية

تعتبر الربحية المحور الرئيسي في قيام العديد من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع الشركات من جذب المستثمرين، فالأرباح التي تجنيها المصارف تعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على ثروة المودعين (بولحية، بوجميعة ،2016 :7). ومن اهم المؤشرات التي تقيس نسب الربحية هما:

أ- معدل العائد على الموجودات: تقاس من خلال قسمة صافي الربح على الموجودات (51 ,2019 , SEPTARIZA)

ب- معدل العائد على حق الملكية: تقاس من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية (WINGARD ,2001, 96)

3- نسب الأمان

يعتبر الامان المصرفي هو التحوط من المخاطرة التي يتعرض لها المصرف ويتم تغطية هذه الخسائر التي يتعرض لها المصرف من خلال الاستثمار وعمليات منح الائتمان المصرفي وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وان الامان المصرفي هو متمثل براس مال المصرف والاحتياطيات والارباح المحتجزة (مرهج، دنوره،2017،423). وهناك نسب التي يمكن من خلالها قياس الامان المصرفي هما:

أ- نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع: تقاس هذه النسبة من خلال قسمة حق الملكية الى اجمالي الودائع ((Rose,1999,481).

ب- نسبة كفاية راس المال: تعتبر هذه النسبة احدى الوسائل التي تكفل السلامة المالية في المصارف وقادرة على استيعاب كمية معقولة من الخسارة المالية، يجب ان يكون قاعدة راس مال المصرف فوق الحد الأدنى وذلك وفقاً لمعيار راس المال الذي تم تحديده دولياً ، حيث ان ارتفاع مستوى راس المال يحسن السيولة المصرفية لان الودائع في المصارف حساسة للغاية، بالإضافة الى ان راس المال المرتفع يقلل من احتمال حدوث الضائقة المالية ،ويعزز كذلك ثقة المودعين في المصرف من خلال حماية ودائعهم في المصرف (Masinde,2017,16) تقاس هذه النسبة من خلال راس المال الاساس زائداً راس المال المساند الى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية (تعليمات المصرف المركزي رقم 4 تسهيل تنفيذ قانون المصرف لسنة 2010).

ثالثاً: العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي

ان الغرض الرئيسي من وجود المصرف هو قبول الودائع وكذلك منح التسهيلات الائتمانية، اضافة الى ذلك فهو معرض لمخاطر الائتمان، تعد مخاطرة الائتمان من اهم المخاطرة التي يتعرض لها المصارف ويعتمد نجاح اعمالها على القياس الدقيق والادارة الفعالة لهذه المخاطر الى حد أكبر من اي مخاطرة اخرى، تلعب مخاطرة الائتمان دوراً حاسماً في ربحية المصرف حيث ان الجزء الاكبر من ايرادات المصرف يتراكم من القروض والسلف التي يتم جني الفوائد منها.

ان مخاطرة الائتمان الناجمة عن تخلف المقترضين عن سداد المدفوعات سوف تؤثر على السيولة المصرفية ومن ثم التاثير سلبياً على الربحية وراس المال، مع ذلك ان اعلى المخاطرة التي يواجهها المصرف هي الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة ،حيث ان اغلبية المصارف تبذل قصارى جهدها للمحافظة على ابقاء القروض المتعثرة عند ادنى مستوى ،وذلك بسبب ان القروض المتعثرة المرتفعة تؤثر على ربحية المصرف وبالتالي،فأن انخفاض القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي يدل على ان محفظة المصرف بشكل جيد،وكلما انخفضت النسبة كان اداء المصرف بصورة جيدة.(GITHAIGA 2015: 6 -19)

توجد هناك علاقة بين القروض المتعثرة وكفاية راس المال والربحية وذلك لان معدل القروض المتعثرة ونسبة كفاية راس المال هما مرتبطتين عكسياً بمعدل العائد على حق الملكية، غير ان نسبة كفاية راس المال لها علاقة ايجابية وهامة بالأداء المالي للمصرف، لذا ان المصرف الذي يتمتع براس مال قوي يكون قادر على استيعاب خسائر القروض المحتملة، ففي ضوء النظرية من المتوقع وجود علاقة سلبية بين القروض المتعثرة واداء المصرف. (Bhattarai, 2019:90-97) .

يرتبط المستوى المتزايد لمعدلات القروض المتعثرة في المصارف وسوء معالجة القروض المتعثرة او عدم وجود ضمانات كافية للقروض وغيرها من الامور الاخرى،بضعف ادارة مخاطر الائتمان والتي تؤثر سلباً على الاداء المالي للمصارف .ومن خلال الاخذ بعين الاعتبار حقيقة انه كلما زاد تعرض المصرف لقروض مرتفعة المخاطر كلما يزداد تراكم القروض غير المسددة من قبل المقترضين ،مما يدل على ان خسائر القروض هذه تولد عوائد اقل للكثير من المصارف.وان مخصص خسائر القروض له تاثير ايجابي كبيرة على القروض المتعثرة لذلك تشير الزيادة في مخصص خسائر القروض الى زيادة في مخاطر الائتمان مما سيؤثر سلباً على الاداء المالي للمصرف.

تؤدي ارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي تدريجياً الى مشاكل السيولة والملاءة المالية، وقد تزداد المخاطر الائتمانية اذا اقرض المصرف المقترضين الذين ليس لديه معرفة كافية عنهم، حيث تمثل المخاطر الائتمانية تهديداً خطيراً للاداء المالي للمصارف (Samuel ,2015: 9).

فقد اثبتت الازمات المالية العالمية ان ضعف قياس وتقدير المخاطر الائتمانية وضعف جودة الائتمان لاغراض كفاية راس المال سيؤثر على الاداء المالي للمصرف ويعرض المصرف الى الخسارة ويؤدي الى تفاقم مشاكل المصارف مما يؤثر سلباً على كفاية راس المال المصرف ويعرقل عمل الادارة.

فقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في ديسمبر 2015 ارشادات رقابية تبين كيفية ممارسة مخاطر الائتمان والمتمثلة بخسائر الائتمان المتوقعة ومعرفة التفاعل بين المنهج المحاسبي الجديد وكافة متطلبات الإطار التنظيمي لبازل 3. (شاهين، البغدادي،130:2019).

المحور الثاني
تحليل مسار تطورات انشطة مصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

يتناول هذا المحور بالتفصيل نبذة تعريفية بالمصرف ويتناول ايضاً تحليل بنود كشف المركز المالي للمصرف الاهلي العراقي وهي:

اولاً : نبذة تعريفية بالمصرف

تم تأسيس المصرف الاهلي العراقي في (2) شباط عام 1995 ، وتم الحصول على موافقة المصرف المركزي العراقي في(28) اذار عام 1995، على مزاولة الصيرفة كمصرف استثماري تحت مسمى (المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) ، باشر المصرف بمزاولة اعماله في (8) نيسان عام 1995، وبعدها قام مجلس ادارة المصرف بتعديل عقد التأسيس ليشمل مزاولة الصيرفة الشاملة، اتجه المصرف بالتوسع في نشاطه الاقتصادي ويقدم خدمات ليس للافراد والشركات التجارية العراقية انما يشمل الشركات العالمية والاقليمية وذلك من خلال شبكة مراسلي المصرف العالمي والاقليمي، يعد مصرف كابيتال الاردني والذي يمتلك حوالي (62 %) من راس مال المصرف،وهذا المصرف يعتبر مصدر رئيسي للانفتاح نحو الاقتصاد العالمي عن طريق تسهيلات الحوالات الداخلية والخارجية ، ودعم خدمات التمويل التجاري،وتوفير سقوف الاعتمادات، للحصول على الموارد النقدية من مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من اجل استثمارها في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية، باشر المصرف عمله براس مال قدره (400) مليون دينار، ولكثرة طلبات الائتمان من قبل الزبائن وتطبيقاً لتعليمات المصرف المركزي العراقي تم رفع راس مال المصارف العراقية كافة ليصبح راس المال المصارف كحد ادنى هو (250) مليار دينار.

يقوم المصرف بتقديم خدماته عن طريق جميع فروعه المتواجدة في انحاء البلد. حيث توجد ثلاثة فروع في محافظة البصرة وهي (البصرة، وام قصر، والرميثة) وخمسة فروع في بغداد (السعدون "الرئيسي"، المنصور، الكاظمية، مول بغداد، جميلة) وفرع في النجف وفرع في كربلاء وفرع في اربيل وفرع في السليمانية. (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي، 2020: 1 - 2).

ثانياً : تطورات المركز المالي لمصرف الاهلي العراقي

من اجل بيان التطورات التي حصلت على المركز المالي لمصرف الاهلي العراقي سيتم توضيح هذه التطورات بشكل مفصل مع مقدار التغير ومعدل النمو لكل حساب وكما يأتي.

الجدول (1) تطورات كشف المركز المالي لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010- 2020) (مليون دينار)

السنوات	راس المال المدفوع	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	حق الملكية	الاحتياطيات	الائتمان النقدي	صافي الربح
2010	50,000	107,558	54,645	52,913	2,913	36,973	1,352
2011	100,000	184,665	79,248	105,417	5,417	51,584	2,904
2012	100,000	337,249	182,588	154,660	54,664	69,094	18,195
2013	152,000	542,406	373,926	168,480	16,480	116,289	16,610
2014	250,000	615,936	352,549	263,287	13,387	165,477	8,956
2015	250,000	592,232	327,879	264,353	14,353	179,516	2,207
2016	250,000	579,598	291,866	287,732	37,733	124,683	23,537
2017	250,000	603,980	318,261	285,719	35,709	110,586	2,965
2018	250,000	525,757	267,907	257,850	7,850	72,490	(7,913)
2019	250,000	632,803	376,161	256,642	6,642	172,656	9,164
2020	250,000	893,206	585,911	307,295	57,295	317,599	19,828

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

وفيما يلي توضيح تطورات كل بند من بنود المركز المالي للمصرف خلال مدة البحث بشيء من التفصيل.

1- راس المال المدفوع

يوضح الجدول الاتي قيم ومقدار التغير ومعدلات النمو لراس المال المدفوع للمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث.

الجدول (2): تطورات راس المال المدفوع للمصرف الاهلي العراقي للمدة (201 -2020) (مليون دينار)

السنوات	راس المال المدفوع	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	50,000	-	-
2011	100,000	50,000	100.00
2012	100,000	0	0.00
2013	152,000	52,000	52.00
2014	250,000	98,000	64.47
2015	250,000	0	0.00
2016	250,000	0	0.00
2017	250,000	0	0.00
2018	250,000	0	0.00
2019	250,000	0	0.00
2020	250,000	0	0.00

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الجدول اعلاه، حصول تغيرات في راس المال المدفوع للمصرف الاهلي العراقي، حيث ان قيم راس المال المدفوع شهدت ارتفاعاً من 50 مليار ديناراً في 2010 الى 250 مليار ديناراً في 2014 ويستقر عنده ،وذلك التزاماً لتعليمات المصرف المركزي بزيادة راس المال ليصل الى 250 مليار ديناراً كحد ادنى (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2016: 3).

بينما كان مقدار التغير في قيم راس المال المدفوع بحالة تصاعد من 50,000 في 2011 الى 98,000 في سنة 2014 ويستقر بعد ذلك عند مستويات صفرية طيلة السنوات المتبقية من مدة البحث.

اما معدلات نمو قيم راس المال المدفوع، فقد شهدت تراجعاً من 100% في 2011 الى 64.47% في سنة 2014 وتستقر بعد ذلك عند مستويات صفرية طيلة السنوات المتبقية من مدة البحث.

2- اجمالي الموجودات

تضم اجمالي الموجودات كلاً من الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة ويبين الجدول الاتي قيم ومقدار التغير ومعدلات النمو لاجمالي الموجودات للمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث.

الجدول (3): تطورات اجمالي الموجودات لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010- 2020) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الموجودات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	107,558	-	-
2011	184,665	77,107	71.69
2012	337,249	152,584	82.63
2013	542,406	205,157	60.83
2014	615,936	73,530	13.56
2015	592,232	-23,704	-3.85
2016	579,598	-12,634	-2.13
2017	603,980	24,382	4.21
2018	525,757	-78,223	-12.95
2019	632,803	107,046	20.36
2020	893,206	260,403	41.15

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتبين من الجدول اعلاه، حصول تغيرات على اجمالي الموجودات للمصرف الاهلي العراقي حيث ان قيم اجمالي الموجودات شهدت ارتفاعاً من 107,558 مليار ديناراً في 2010 الى 615,936 مليار ديناراً في 2014، لتتقلب بعد ذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، ولتستقر عند 893,206 مليار دينار في 2020.

بينما كان مقدار التغير في قيم اجمالي الموجودات في حالة ارتفاع من 77,107 في 2011 الى 205,157 في 2013، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الزيادة والانخفاض ويرجع ذلك الى التدهور الامني والسياسي للبلد خلال تلك المدة والحرب مع التنظيمات الارهابية واحتلال جزء من محافظات البلد حيث كان للمصرف العراقي الاهلي بعض الفروع في تلك المحافظات وقد توقفت عن العمل مما أثر سلبياً على حساب الموجودات للمصرف (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي، 2016: 3)، بعدها استقر عند 260,403 في 2020.

اما معدلات نمو قيم اجمالي الموجودات، فهي شهدت ارتفاعاً من 71.69% في 2011 الى 82.63% في 2012، ليتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، حتى استقر عند 41.15% في 2020.

3- اجمالي المطلوبات

يوضح الجدول ادناه التغيرات التي طرأت على اجمالي المطلوبات للمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث.

الجدول (4): تطور اجمالي المطلوبات للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010- 2020) (مليون ديناراً)

السنوات	اجمالي المطلوبات	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	54,645	-	-
2011	79,248	24,603	45.02
2012	182,588	103,340	130.40
2013	373,926	191,338	104.79
2014	352,549	-21,377	-5.72
2015	327,879	-24,670	-7.00
2016	291,866	-36,013	-10.98
2017	318,261	26,395	9.04
2018	267,907	-50,354	-15.82
2019	376,161	108,254	40.41
2020	585,911	209,750	55.76%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الجدول اعلاه، ان اجمالي المطلوبات شهدت تغيرأت في المصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث، حيث ان قيم اجمالي المطلوبات شهدت ارتفاعاً من 54,645 مليار ديناراً في 2010 الى 373,926 مليار ديناراً في 2013 ، وبعد ذلك تذبذبت ما بين الزيادة والانخفاض حتى استقرت عند 585,911 مليار ديناراً في 2020 محققة اعلى ارتفاع وذلك نتيجة ارتفاع ودائع العملاء من اجل تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائها وكذلك قيام المصرف المركزي ومؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الاهلي العراقي عدة قروض(التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2020: 21).

بينما كان مقدار التغير في قيم اجمالي المطلوبات بحالة ارتفاع من 24,603 في 2011 الى 191,338 في 2013.، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الانخفاض والارتفاع، حتى استقر عند 209,750% في 2020.

اما معدلات نمو قيم اجمالي المطلوبات، فقد شهدت ارتفاعاً من 45.02% في 2011 الى 104.79% في 2013، لتشهد بعدها تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض حتى تستقر عند 55.76% في 2020.

1- حق الملكية

تضم حقوق الملكية عدة بنود وهي راس المال والاحتياطيات والارباح غير الموزعة ويبين الجدول الاتي التغيرات التي طرأت على حق الملكية لمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث.

الجدول (5): تطورات حق الملكية للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	حق الملكية	مقدار التغير	معدل النمو (%)
2010	52,913	-	-
2011	105,417	52,504	99.23
2012	154,660	49,243	46.71
2013	168,480	13,820	8.94
2014	263,287	94,807	56.27
2015	264,353	1,066	0.40
2016	287,732	23,379	8.84
2017	285,719	-2,013	-0.70
2018	257,850	-27,869	-9.75
2019	256,642	-1,208	-0.47
2020	307,295	50,653	19.74

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

يُلاحظ من الجدول اعلاه ،ان هنالك تغيرات قد طرأت على حقوق الملكية للمصرف الاهلي العراقي وهذا يرجع الى التطورات التي حدثت على راس المال المدفوع اضافةً الى الزيادة في حساب الاحتياطيات ،والارباح المرحلة من السنوات السابقة والتي تمت اضافتها الى راس المال المدفوع، حيث ان قيم حق الملكية شهدت ارتفاعاً من 52,913 مليار ديناراً في 2010 الى 287,732 مليار ديناراً في 2016 بسبب تطبيق تعليمات المصرف المركزي العراقي برفع رؤوس اموال المصارف (التقريرالسنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2015: 1)، لتنخفض بعد ذلك،ولتستقر عند 307,295 مليار ديناراً في 2020 .

بينما كان مقدار التغير في قيم حق الملكية بحالة تراجع من 52,504 في 2011 الى 13,820 في 2013، ليتذبذب بعد ذلك ما بين الارتفاع والانخفاض، حتى استقر عند 50,653 في 2020.

اما معدلات نمو قيم حق الملكية، فهي شهدت تراجعاً شديداً من 99% في 2011 الى 9% في 2013 ،لترتفع بشدة بعد ذلك ، وتتذبذب ما بين الزيادة والانخفاض حتى تستقر عند 20% في 2020، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في البلد. (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي، 2016: 3).

المحور الثالث

تحليل العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

يتحدث هذا المحور عن تحليل العلاقة بين المخاطرة الائتمانية والاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي ويتضمن هذا المحور على ثلاثة مطالب وهي:

1- تحليل العلاقة بين معيار القروض ونسب الاداء المالي

في هذا المطلب سيتم بحث مؤشرين رئيسين من مؤشرات المخاطرة الائتمانية تحت معيار القروض، وهما نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات وعلاقة نسب هذا المعيار مع مؤشرات الاداء المالي المتألفة من نسب السيولة والربحية والامان في المصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

الجدول (6) تحليل العلاقة بين معيار القروض ونسب الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020) (%)

السنوات	معيار القروض		نسب السيولة		نسب الربحية		نسب الامان	
	نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي	نسبة القروض المعثرة الى اجمالي الموجودات	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
2010	16.69	5.74	1.90	98.03	1.26	2.56	102.33	124
2011	17.12	4.78	2.28	145.25	1.57	2.75	139.22	196
2012	13.21	2.71	1.82	166.39	5.40	11.76	99.89	133
2013	8.61	1.85	1.43	106.44	3.06	9.86	46.76	104.20
2014	10.66	2.87	1.70	121.09	1.45	3.40	77.83	111.50
2015	14.66	4.44	1.70	145.81	0.37	0.83	105.24	116.90
2016	23.32	5.02	1.73	225.52	4.06	8.18	176.48	103.22
2017	55.97	10.25	1.72	216.26	0.49	1.04	154.67	106.65
2018	29.03	4.00	1.86	198.42	-1.51	-3.07	135.19	82.87
2019	12.49	3.41	1.51	141.77	1.45	3.57	102.43	58.19
2020	10.36	3.68	1.50	105.40	2.22	6.45	73.43	30.91
AV	19.28	4.43	1.74	151.85	1.80	4.30	110.32	106

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي ، عدة سنوات .

يلاحظ من الجدول اعلاه، بان هناك تناغم الى حد ما ما بين المعايير الموضوعة لمؤشرات المخاطرة الائتمانية، والنسب المحددة لتعبر عن مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث. بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي، يلاحظ ان معيار القروض، المتألف من نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي ، ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات ، اظهر تقلباً ما بين الزيادة والانخفاض طيلة مدة البحث ، حيث بلغ ادنى مستوى لهما في 2013 ، حيث وصلتا الى 8.61% و 1.85% ، على التوالي ، مما انعكس ذلك سلباً على نسب السيولة ، التي تضم كلاً من نسبة التداول ، ونسبة الرصيد النقدي ، اللتان انخفضتا لتصل نسبة التداول الى 1.43مرة مقارنة مع المعيار التاريخي وهو (1:2 مرة) ونسبة الرصيد النقدي الى 106.44% مما يدل على عدم مقدرة المصرف على تغطية التزاماتها في فترة قصيرة وقدرته على توفير السيولة ، بينما انخفضت نسب الربحية ، المتكونة من معدل العائد على الموجودات ، ومعدل على حق الملكية ، حيث انخفضا ليصلا الى 3.06% و 9.86% ، على التوالي وهما ادنى من المتوسط المعياري وهو (12%) و(22%) على التوالي وذلك يرجع الى التدهور الامني والسياسي للبلد خلال تلك الفترة والحرب مع التنظيمات الارهابية واحتلال جزء من محافظات البلد حيث كان للمصرف العراقي الاهلي بعض الفروع في تلك المحافظات والتي قد توقفت عن العمل (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2016: 3) ، في حيث ان نسب الامان ، التي تضم حق الملكية الى اجمالي الودائع ، ونسبة كفاية راس المال ، لتصلا الى 46.76% و 104.20% ، على التوالي في السنة القادمة وتعد هذه النسب اكبر من المتوسط المعياري وهما (10%) و(12%) ، على التوالي.

وبلغت نسب هذا المعيار المستوى الاعلى في مدة البحث في 2017 ، ليصلا الى 55.97% و 10.25% ، رافقها انخفاض في نسبة التداول نسبة الرصيد النقدي لتصلا الى 1.72 مرة و 216.26% ، بينما كانت الصورة جلية في انخفاض نسب الربحية لتصل الى 0.49% و 1.04% ويرجع ذلك الى الانخفاض في عمليات تمويل التجارة وانخفاض نسبة العمولات عليها وانخفاض في توزيع ارباح نقدية وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2018: 17) ، كما انخفضت نسب الامان لتبلغا 135.19% و 82.87% ، على التوالي في السنة القادمة ،كما يتضح من الشكلين ادناه .

الشكل (1) العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي كمعيار للمخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

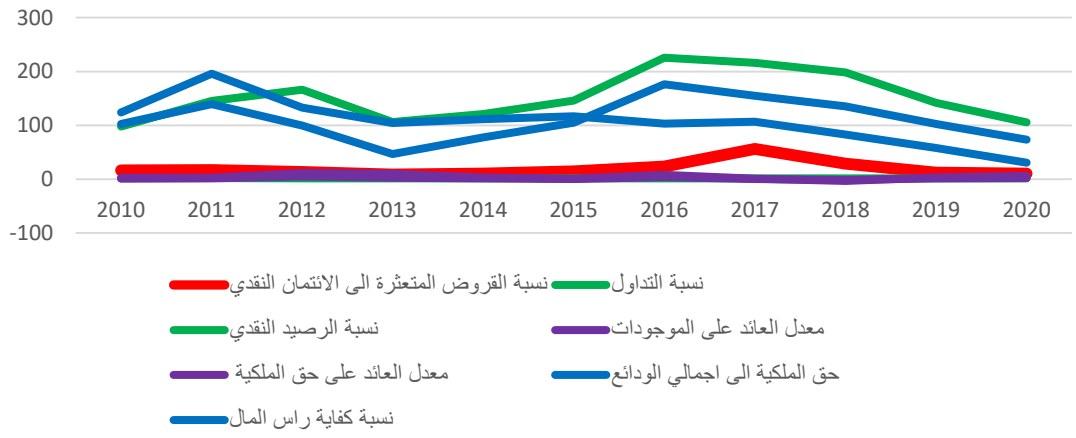

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي ،عدة سنوات.

الشكل (2)العلاقة بين نسبة القروض المعثرة الى اجمالي الموجودات كمؤشر للمخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي (2010-2020)

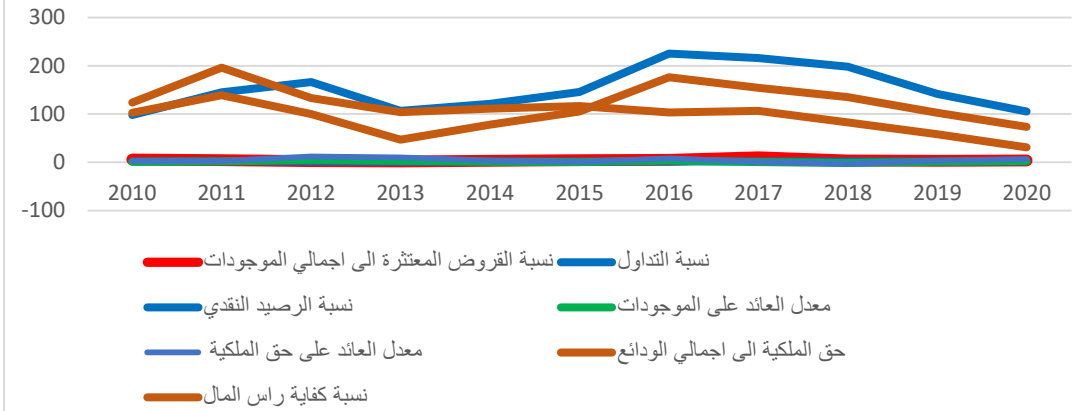

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان ، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

2- تحليل العلاقة بين معيار الائتمان ونسب الاداء المالي

في هذا المطلب سيتم تناول العلاقة بين معيار الائتمان كأحد مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية المتالف من نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية ونسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات وبين نسب الاداء المالي في المصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

الجدول (7) تحليل العلاقة بين معيار الائتمان ونسب الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020) (%)

السنوات	معيار الائتمان		نسب السيولة		نسب الربحية		نسب الأمان	
	نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية	نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
2010	69.88	34.37	1.90	98.03	1.26	2.56	102.33	124
2011	48.93	27.93	2.28	145.25	1.57	2.75	139.22	196
2012	44.67	20.49	1.82	166.39	5.40	11.76	99.89	133
2013	69.02	21.44	1.43	106.44	3.06	9.86	46.76	104.20
2014	62.85	26.87	1.70	121.09	1.45	3.40	77.83	111.50
2015	67.91	30.31	1.70	145.81	0.37	0.83	105.24	116.90
2016	43.33	21.51	1.73	225.52	4.06	8.18	176.48	103.22
2017	38.70	18.31	1.72	216.26	0.49	1.04	154.67	106.65
2018	28.11	13.79	1.86	198.42	-1.51	-3.07	135.19	82.87
2019	67.28	27.28	1.51	141.77	1.45	3.57	102.43	58.19
2020	103.35	35.56	1.50	105.40	2.22	6.45	73.43	30.91
AV	58.55	25.26	1.74	151.85	1.80	4.30	110.32	106

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

يلاحظ من الجدول اعلاه، يوجد تناسق ما بين معيار الائتمان ونسب الاداء المالي والمتمثلة بنسب السيولة والربحية والامان للمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث. يُلاحظ ان معيار الائتمان المتألف من نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية و نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات ، اظهر تقلباً ما بين الزيادة والانخفاض طيلة مدة البحث ، حيث بلغ ادنى مستوى لهما في 2018 حيث وصلتا الى 28.11% و 13.79% ، على التوالي ، ويرجع السبب في ذلك الى استملاك عقارات مقابل ديون متعثرة عن السداد اضافة الى ذلك اعدام محاسبي لديون قديمة مغطاة بمخصصات وفوائد متوقفين عن الدفع بنسبة 100% (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2018: 19) ، مما انعكس ذلك على نسب السيولة والمتألفة من نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي حيث رافقها ارتفاع في نسبة التداول الى 1.86 مرة بينما انخفضت نسبة الرصيد النقدي عن السنوات السابقة الى 198.42% في 2018 ، بينما كانت الصورة واضحة في انخفاض نسب الربحية والمتألفة من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ليصلا الى مستوى سالب عند 1.51%- و 3.07%- في 2018 ويرجع ذلك الى الانخفاض في عمليات تمويل التجارة وانخفاض نسبة العمولات عليها وكذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2018: 17) ، كما انخفضت نسب الامان والتي تضم كلاً من نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع وكفاية راس المال لتبلغا 135.19% و 82.87% ،على التوالي.

وبلغت نسب هذا المعيار المستوى الاعلى لها خلال مدة البحث في 2020 ليصلا الى 103.35% و 35.56% ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة في منح القروض للشركات الكبيرة وكذلك في منح القروض ضمن مبادرة المصرف المركزي العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اضافة الى منح القروض للافراد ضمن مبادرة توطين رواتب الموظفين في القطاع العام (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2020: 21)، رافقها انخفاض في نسبة التداول الى ادنى مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة خلال مدة البحث لتصل الى 1.35 مرة وعند مقارنتها بالمتوسط المعياري لها وهو (1:2) تعتبر نسبة مقبولة وكذلك انخفاض في نسبة الرصيد النقدي لتصل الى 105.40% في سنة 2020، بينما ارتفعت نسب الربحية مقارنة بالسنوات السابقة ليصلا الى 2.22% و 6.45% ،على التوالي . وعند مقارنتهما بالمتوسط المعياري لهما وهو(12%) و (22%) تعتبر ادنى مستوى لها في سنة 2020. كما اصبحت الصورة جلية في انخفاض نسب الامان مقارنة بالسنوات السابقة لتصلا الى 73.43% و 30.91% في 2020 ويرجع ذلك الى تطبيق ضوابط رقابية خاصة لمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات لجنة بازل III (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي، 2020: 23)، كما يتضح من الشكلين ادناه.

الشكل (3) العلاقة بين نسبة الائتمان النقدي الى حق الملكية كمؤشر للمخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

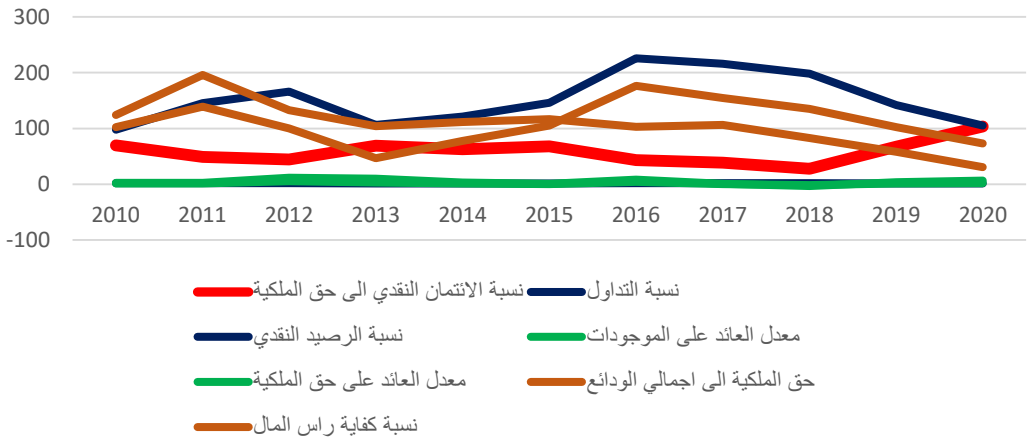

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان ، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

الشكل (4) العلاقة بين نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات كاحد مؤشرات المحاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

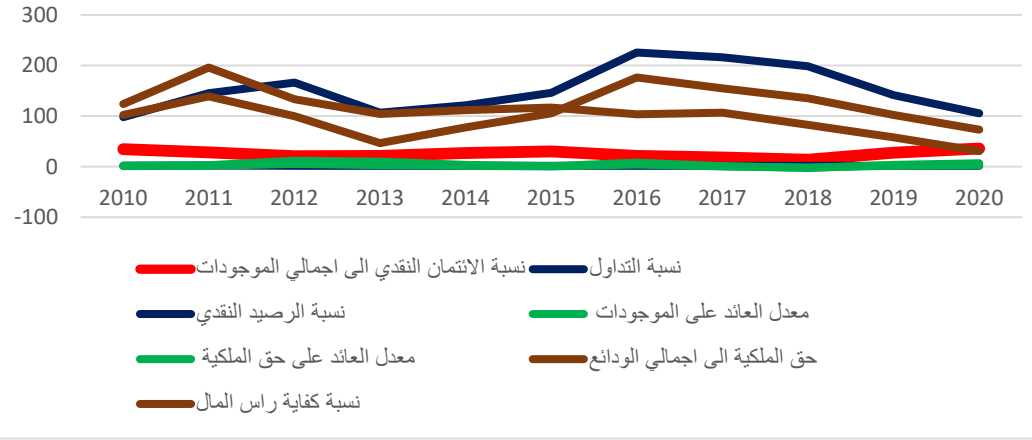

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان ، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

3- تحليل العلاقة بين معيار الديون ونسب الاداء المالي

في هذا الجزء سيتم التحدث عن تحليل العلاقة بين معيار الديون المتألف من نسبة مخصص الديون المشكوك في تحيلها الى الائتمان النقدي، ونسبة اجمالي الدين وبين نسب الاداء المالي المتمثلة بنسب السيولة والربحية والامان للمصرف الاهلي العراقي خلال مدة البحث، كما يتضح من الجدول ادناه.

الجدول (8) تحليل العلاقة بين معيار الديون ونسب الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020) (%)

السنوات	معيار الديون		نسب السيولة		نسب الربحية		نسب الامان	
	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي	نسبة اجمالي الدين	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حق الملكية ROE	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
2010	6.71	1.61	1.90	98.03	1.26	2.56	102.33	124
2011	7.28	-14.17	2.28	145.25	1.57	2.75	139.22	196
2012	6.01	8.28	1.82	166.39	5.40	11.76	99.89	133
2013	6.48	37.88	1.43	106.44	3.06	9.86	46.76	104.20
2014	11.58	14.49	1.70	121.09	1.45	3.40	77.83	111.50
2015	13.17	10.73	1.70	145.81	0.37	0.83	105.24	116.90
2016	14.70	0.71	1.73	225.52	4.06	8.18	176.48	103.22

106.65	154.67	1.04	0.49	216.26	1.72	5.39	24.52	2017
82.87	135.19	-3.07	-1.51	198.42	1.86	1.91	15.57	2018
58.19	102.43	3.57	1.45	141.77	1.51	18.89	21.28	2019
30.91	73.43	6.45	2.22	105.40	1.50	31.19	5.16	2020
106	110.32	4.30	1.80	151.85	1.74	10.63	12.04	AV

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

يُلاحظ من الجدول اعلاه ، انه يوجد تناغم ما بين نسب معيار الديون ونسب الاداء المالي خلال مدة البحث .بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي ، يلاحظ ان معيارالديون المتألف من نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي و نسبة اجمالي الدين اظهر تقلباً ما بين الزيادة والانخفاض طيلة مدة البحث ، حيث بلغت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي اعلى مستوى لتصل الى 24.52% في سنة 2017 حيث كلما زادت هذه النسبة ارتفعت سلامة المصرف من المخاطرة ويعود سبب هذا الارتفاع الى تصنيف بعض ارصدة حسابات بعض الزبائن كتسهيلات غير عاملة وتسهيلات تحت المراقبة اضافة الى ذلك تغير سعر الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار وتأثير ذلك على حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي ، 2017: 37) .اما نسبة اجمالي الدين فقد وصلت الى 5.39% ، مما انعكس ذلك على السيولة والمتألف من نسبة التداول ونسبة الرصيد النقدي حيث رافقها ثبات في نسبة التداول لتصل الى 1.76 مرة وعند مقارنتها بالمتوسط المعياري لها وهو (1:2) فهي تعتبر نسبة جيدة اما نسبة الرصيد النقدي فقد انخفضت لتصل الى 216.26% مقارنة بالسنة السابقة ، بينما كانت الصورة جلية في انخفاض نسب الربحية المتألفة من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ليصلا الى 0.49% و 1.04% على التوالي ، كما انخفضت نسب الامان والتي تضم كلاً من حق الملكية الى اجمالي الودائع وكفاية راس المال لتصلا الى 154.67% و 106.65% على التوالي ، كما يتضح من الشكلين ادناه.

الشكل (5) العلاقة بين نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الائتمان النقدي كاحد مؤشرات المخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان ، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

الشكل (6)العلاقة بين نسبة اجمالي الدين كاحد مؤشرات المخاطرة الائتمانية ومؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010-2020)

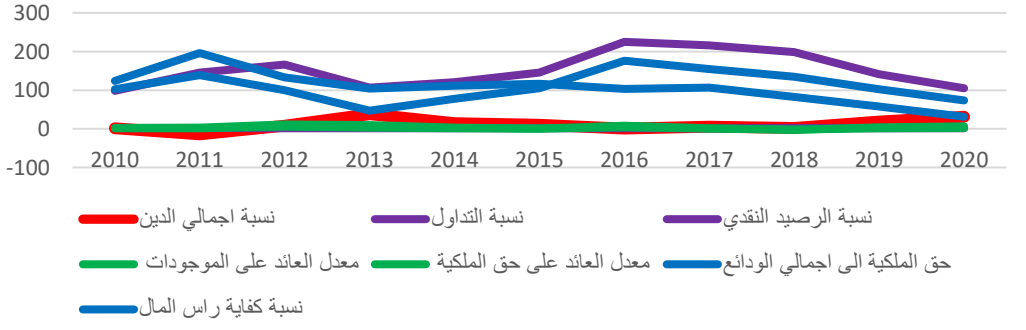

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان ، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي، عدة سنوات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- يلعب المصرف المركزي الدور المهم في الحد من المخاطرة الائتمانية من خلال اداوات الرقابة على الائتمان وإلزام المصارف بالعمل باللوائح والارشادات التي تصدرها لكي يضمن سلامة مركزهم المالي.
2- يتبين من خلال التحليل المالي للمصرف الاهلي العراقي نلاحظ ان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لا يتناسب مع حجم القروض المتعثرة.
3- الاهتمام بعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة الزبون سيعطي ذلك لدى ادارة المخاطرة الائتمانية تصور جيد حول المخاطرة الائتمانية التي ترافق هذه العملية الائتمانية.
4- ان عمليات تأمين المخاطر الائتمانية وسيلة جديدة من وسائل التطور والتي تقام بين شركة التامين والمصارف كنتيجة جيدة فرضها التطور التكنولوجي والعولمة المالية.
5- ان العلاقة بين معيار القروض ومعيار الائتمان ومعيار الديون ونسب الاداء المالي للمصرف الاهلي العراقي كانت ذات علاقة واضحة في بعض السنوات وفق منطق النظرية المالية ولم تكن العلاقة واضحة في سنوات اخرى لتدخل عوامل اخرى مثل مزاد العملة ،وهذا يعني ان الفرضية تحققت جزئياً .

التوصيات :

1- يجب على المصرف الاهلي العراقي ان يبذل جهده في الحد من المخاطرة الائتمانية وان تضع انظمة حديثة كفيلة لمراقبة عمليات المنح والتحصيل للقروض وذلك في سبيل دعم بيئة الاستثمار وبناء سياسة ائتمانية جيدة .
2- تكوين لجان مراجعة من قبل المصرف المركزي تسهم في عملية تقييم المخاطر داخل المؤسسات المصرفية الخاصة حتى لا تتعاظم الممارسات الخاطئة في المصارف.
3- ضرورة تطبيق جميع المصارف الخاصة لمعيار IFRS 9 وهو معيار اصدرته مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقليل من الخسائر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف علماً ان المصرف الاهلي العراقي لم يطبق هذا المعيار حتى سنة 2021 .
4- ضرورة التركيز على تدريب مدراء المخاطرة الائتمانية وحضورهم لندوات محلية ودولية تعمل على زيادة معرفتهم في اتخاذ القرارات الصائبة في منح الائتمان .

المصادر العربية

الكتب

1- الزبيدي، حمزة محمود ،(الادارة مالية متقدمة) ،دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،2008.
2- الشيخ ،فهمي مصطفى ،(التحليل المالي) ،الطبعة الاولى ، رام الله – فلسطين ، 2008.

الرسائل والاطاريح

1- ابداح ،الاء زياد ، (أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي في البنوك التجارية الاردنية) ، رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الأوسط ،2020 .
2- السيد ، هند محمد محمد ، (دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والاداء المالي للمصارف – دراسة حالة على بنك فيصل الاسلامي السوداني 2002-2012) ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014.

الدوريات

1- بولحية ،الطيب &بوجمعة،عمر ، "تقييم الاداء المالي للبنزك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009-2013) "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد (14) ،الجزائر، 2016.
2- حسين، محمود محمد عبدالرحيم، (أثر الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية – بيئة الاعمال المصرية : دراسة تطبيقية) ،المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد (4) ، 2021 .
3- شاهين،عبدالحميد احمد& البغدادي ،رجب محمد عمران احمد، (القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9) ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد (4) العدد (3) ، 2019 .
4- الشعباني،صالح ابراهيم يونس ،ابو بكر،زيتو عولا، & عزت، ريزان صلاح الدين ،(دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من محللي الائتمان في المصارف الخاصة في محافظة أربيل – العراق، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية ،المجلد (25) العدد (3) ،2021 .
5- العامري،نبراس محمد عباس&الإمام،صلاح الدين محمد أمين (2012) استعمال انموذج عائد راس المال بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية دراسة في غينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة دراسات محاسبية و مانية _ المجلد انسابع العدد 21.

6- عبد الرضا ،مصطفى سلام،(المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي)، مجلة اهل البيت عليهم السلام ،العدد 25 ،2019.
7- مرهج ،منذر & دنوره ،نور لؤي ، (أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (39) العدد (6) ، 2017 .
8- يوسف ،رواء احمد ، "علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من (2010-2016)" ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (15) العدد (45) ، 2019 .

التقارير والتعليمات

1- تعليمات المصرف المركزي رقم 4 تسهيل تنفيذ قانون المصرف لسنة 2010.
2- مصرف الاهلي العراقي ، التقرير السنوي لعام 2015 ،العراق – بغداد.
3- مصرف الاهلي العراقي ، التقرير السنوي لعام 2016 ،العراق – بغداد.
4- مصرف الاهلي العراقي ، التقرير السنوي لعام 2017 ،العراق – بغداد.
5- مصرف الاهلي العراقي ، التقرير السنوي لعام 2018 ،العراق – بغداد.
6- مصرف الاهلي العراقي، التقرير السنوي لعام 2020، العراق – بغداد.

المصادر الاجنبية

Book

1- Gitman, L., & Zutter, C. J. (2012). Principles of managerial finance.
2- Rose peter s: Commercial Bank management/ Irwin Mc Graw –Hill,1999.
3- Vaughan, E. J. (1997). Risk Management. New York: John Willey and Sons. *Inc. Search in.*

Thesis

1- Githaiga, J. W. (2015). *Effects of credit risk management on the financial performance of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
2- Masinde, K. B. (2017). *Effect of credit risk on financial performance of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
3- Septariza, R. (2019). *ANALISIS DU PONT SYSTEM DAN BENCHMARKING DALAM MENENTUKAN KINERJA KEUANGAN PERUSAHAAN PADA PT. ASTRA INTERNASIONAL TBK* (Doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Sultan Syarif Kasim Riau).

Journals

1- Alshatti, A. S. (2015). The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks. Investment management and financial innovations, (12,№ 1 (contin. 2)), 338-345.
2- Bhattarai, B. P. (2019). Effect of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 7(5), 87-103.
3- Hassan, M. (2021). Comparative Analysis on Financial Performance of Selected Commercial Banks: A Study on Bangladesh Banking Sector. International Journal of Business and Technopreneurship, 11(1), 91-102.
4- Lucic, L. (2014). Financial ratios in the function of business risk assessment. Online journal of applied knowledge management, 2(3), 21-34.
5- Rufai, A. S. (2013). Efficacy of credit risk management on the performance of banks in Nigeria a study of Union Bank Plc (2006-2010). Global Journal of Management And Business Research.
6- Samuel, O. L. (2015). The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria. African Journal of Accounting, Auditing and Finance, 4(1), 29-52.
7- Ugoani, J.N.N. (2015). Poor Credit Risk Management and Bank Failures in Nigeria. International Journal of Economics and Business Administration
8- Wingard, H. C., & Vorster, Q. (2001). Financial performance of environmentally responsible South African listed companies. Meditari: Research Journal of the School of Accounting Sciences, 9(1), 313-332.

The Impact of Credit Risk on the Financial Performance for the Period (2010-2020) An Empirical Study: The National Bank of Iraq as a Model

Noor Abd al-Nabi Abboud / researcher / noorabdal1996@uomustansiriyah.edu.iq
Prof. Dr. Subhi Hassoon/Al-Mustansiriya University/College of Administration and Economics/shassoon@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The banking sector is one of the important sectors, as it represents a major link in the development of the financial system in any country. The risks to which the banking sector is exposed have varied greatly, including credit risks, which result from this risk is the risk of customers not paying their obligations to the bank, and thus lead to exposure to the bank. To large losses as a result of bad debts and increased provisions for doubtful debts. Therefore, the research problem revolves around the question (what is the effect of credit risk on the financial performance of the National Bank of Iraq).

In order to achieve its objectives, the research starts with a hypothesis: If credit risks are identified and dealt with appropriately, the financial performance of the bank can be positively affected.

With the aim of reaching the goals that the bank seeks to achieve, the study is therefore divided into three axes: The first axis: is the conceptual framework for credit risk and financial performance. The second axis: an analysis of the course of developments in the activity of the National Bank of Iraq for the period (2010-2020). The third axis: measuring and analyzes the impact of the credit risk of the National Bank of Iraq on the financial performance for the period (2010-2020).

The research concluded with regard to banking indicators, that the bank, the research sample, showed clear reluctance with regard to the weak contribution of total deposits, total credit, and total assets to the gross domestic product on the one hand, and on the other hand, the weak contribution of the number of bank branches in providing banking services to the required number of the population.

The research recommended that the bank, the research sample, should make every effort to reduce credit risk and put in place modern systems capable of monitoring the processes of granting and collecting loans in order to support the investment environment and build a good credit policy, in addition to the need to focus on training credit risk managers and their attendance at local and international seminars working on Increase their knowledge in making the right decisions in granting credit.

keywords: credit risk , financial performance , National Bank of Iraq .

****
****
****